مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

الضبط الإعلامي في الدول الديمقراطية: سلطة خامسة في مواجهة السلطة الرابعة

media regulation in democratic societies:fifth power against the fourth power

د. ليلى فيلالي
filali.leila@yahoo.fr
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تاريخ الإرسال: 2017/12/03 تاريخ القبول:2018/11/11

الملخص:

تبدو الحاجة إلى ضبط وسائل الإعلام ضرورية نظرا للدور الأساسي الذي تضطلع به في المجتمع وبشكل خاص في الأنظمة الديمقراطية، لأن الجمهور يعتمد على هذه الوسائل للاطلاع على الأحداث في العالم وفهمها، أي أن هذه الوسائل تعمل على تشكيل الرأي العام الذي هو مصدر السلطات في النظام الديمقراطي. فوسائل الإعلام هي التي تحدد أهمية حدث ما من خلال إضاءته والتقصي عنه وتوجيه الأسئلة بشأنه إلى المسؤولين. فهي التي تحدد القضايا الكبرى في المجتمع وترسم الأطر الفكرية العامة كالموضة وأنماط الحياة وغيرها.

ولكن حين تصبح وسائل الإعلام في حالة تبعية تفقد دورها كسلطة رابعة تراقب السلطات الأخرى وتقيمها وتعطي رأيا نقديا يساهم في تحسين الأداء وتصحيح الأخطاء. فكيف يمكن الارتقاء بدور السلطة الرابعة في المجتمعات وما هي الوسائل الممكنة للحفاظ على رسالة وسائل الإعلام وحمايتها من التهديدات المتعددة من داخلها ومن خارجها؟

ويسعى البحث من خلال عرض هذه الإشكالية لتوضيح الأسباب الموجهة لممارسة الضبط الإعلامي بالمجتمعات الديمقراطية محاولين شرح الحلول المقترحة لتأسيس سلطة خامسة، خاصة وأن وسائل الإعلام باتت أكثر من سلطة رابعة فهي التي تحدد مضمون النقاش السياسي وهي تختار من يناقش فيه .كل القطاعات باتت في قبضتها من اقتصاد

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

وموضة وثقافة ورياضة وغيرها. إن هذه السلطة تصبح مقلقة للديمقراطية من دون سلطة مضادة لا سيما مع تركز وسائل الإعلام في أيدي مجموعات كبرى كما هي الحال في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا.

الكلمات المفتاحية: الضبط الإعلامي، المسؤولية الاجتماعية، السلطة الرابعة، السلطة الخامسة، المجتمعات الديمقراطية، المراصد الإعلامية

Abstract:

It is necessary to regulate the media because they play an essential role in society, particularly in democratic regimes. Because the public relies on these tools to inform and understand the events in the world; this means that its means form the public opinion which is the source of the powers of the democratic system.

Only the media determine the importance of an event, thanks to the lighting and the investigation that it exerts by the questions asked on this subject to the various persons in charge, which are the ones which determine the main problems in the society and define the framework general intellectual of fashion and lifestyle and other things.

But the addictive media loses its role as a fourth power that controls and evaluates other powers and gives a critical opinion that helps improve performance and corrects mistakes and abuse. How can we strengthen the role of the fourth power in societies? And what are the possible ways to preserve and protect the media message against multiple threats inside and outside?

This study aims through this issue to clarify the reasons for the exercise of media-based regulation in democratic societies, trying to explain the proposed solutions to create a fifth power, especially since the media have become more than a fourth

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

power is what determines the content of the political debate. All sectors are under its influence: economy, fashion, culture, sport ... etc.

The fourth power will be worrying for democracy without an anti-power especially with the concentration of media exercised by large companies, as is the case in the United States and Europe.

key words: media regulation, social responsibility, the fourth power, the fifth power, democratic societies, and media observer.

مقدمة:

تبدو الحاجة إلى ضبط وسائل الإعلام ضرورية نظرا للدور الأساسي الذي تضطلع به في المجتمع وبشكل خاص في الأنظمة الديمقراطية، لأن الجمهور يعتمد على هذه الوسائل للاطلاع على الأحداث في العالم وفهمها، أي أن هذه الوسائل تعمل على تشكيل الرأي العام الذي هو مصدر السلطات في النظام الديمقراطي. فوسائل الإعلام هي التي تحدد أهمية حدث ما من خلال إضاءته والتقصي عنه وتوجيه الأسئلة بشأنه إلى المسؤولين.فهي التي تحدد القضايا الكبرى في المجتمع وترسم الأطر الفكرية العامة كالموضة وأنماط الحياة وغيرها، فضلا عن دورها الثقافي كمصدر أول للمعرفة عند غالبية الجمهور ودورها التربوي الذي بات ينافس العائلة والمدرسة. من هنا نتبين ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتق هذه الوسائل. من هنا استحقت وسائل الإعلام في الأنظمة الديمقراطية لقب السلطة الرابعة. وهذا يعود أولا إلى أن هذه الأنظمة تحترم حرية الصحافة وأن قوانينها تسمح للإعلام بممارسة هذا الدور، فيما يختلف الوضع في الأنظمة الأخرى.

لقد شهد منتصف القرن العشرين انطلاقة لمحاولة ضبط الممارسة الإعلامية بداية من نظرية المسؤولية الاجتماعية التي استهدفت وضع ضوابط أخلاقية للصحافة والتوفيق بين حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الليبرالية، وظهرت القواعد والقوانين التي

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة وذلك بعد أن استُخدمت وسائل الإعلام في الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة مما أدى إلى إساءة استخدام الحرية.

كما باتت عملية الضبط الإعلامي حاضرة في حلقات المهتمين بقضايا الصحافة والمتتبعين للدور المناط بوسائل الإعلام والاتصال في الأنظمة الديمقراطية، وأصبحت تصنف على أنها إحدى أدوات مراقبة ميادين الشأن العام ويعول عليها في عمليات إصلاح المجتمع بما فيها الحد من انحرافات وسائل الإعلام، ذلك أن وسائل الإعلام تعاني من مشاكل وصعوبات كثيرة أفقدتها إلى حد بعيد دورها النقدي والمراقب ووضعتها في موضع تشكيك دائم في حيادها وأدائها .

لقد أدت الضغوط الممارسة على وسائل الإعلام والأخطاء المهنية التي وقع فيها الصحافيون والقيمون على هذه الوسائل، فضلا عن المنحى الاستهلاكي والدعائي في توجهاتها، إلى فقدان بعض مصداقيتها ولا سيما تراجع موقع القيم الأخلاقية الضامنة لنزاهة المهنة ومستواها. كما أدى ذلك إلى عدم تحقيق التنويع الكافي في وسائل الإعلام وغياب المنافسة بالصورة الكافية أيضا وطغيان النزعة الاحتكارية تجاه ملكية السلاسل أو المجموعة الصحفية والمقترنة بالتكلفة العالية لاقتحام ميدان العمل التجاري الإعلامي الذي يساعد من جهته في انكماش التعددية في الأفكار أو الآراء.

ولكن حين تصبح وسائل الإعلام في حالة تبعية تفقد دورها كسلطة رابعة تراقب السلطات الأخرى وتقيمها وتعطي رأيا نقديا يساهم في تحسين الأداء وتصحيح الأخطاء. فكيف يمكن الارتقاء بدور السلطة الرابعة في المجتمعات وما هي الوسائل الممكنة للحفاظ على رسالة وسائل الإعلام وحمايتها من التهديدات المتعددة من داخلها ومن خارجها؟

المحور الأول: المتغير في راهن الإعلام بالمجتمعات الديمقراطية

أولا–العصر الذهبي للصحافة كسلطة رابعة بالمجتمعات الغربية:

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

لقد حدد جفرسون وظيفة الصحافة في المجتمع انطلاقا من تصوره للإنسان والدولة، حيث يرى أن دور الصحافة يتمثل في تربية وإعلام وتوجيه الجمهور، وأن تقوم بدور الحارس اليقظ (Watchdog) لمراقبة تصرفات الحكومة، وللقيام بمثل هذا الدور ينبغي أن تكون الصحافة حرة تمام الحرية من رقابة الحكومة. وكان يعتقد أيضا أن الحكومة التي لا تستطيع أن تواجه انتقادات مواطنيها تستحق السقوط، ويعبر ببلاغة رائعة حول هذه النقطة بقوله: « لما كان أساس الحكومات هو رأي الناس فينبغي أن يكون الهدف الأول هو المحافظة على ذلك الحق، وإذا خيرت بين حكومة بلا صحافة وصحافة بلا حكومة، فلن أتردد لحظة في اختيار الثاني».[1]

وكما قال الكاتب الروسي الكبير الكسندر سولجينيتسينAlexandr Solzhenitsyn الحائز على جائزة نوبل: "لقد أصبحت الصحافة اليوم أكبر قوة في العالم الغربي، أقوى من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية"، ما مكنها من التربع على عرش وسائل الإعلام عامة لعدة قرون، وجعل منها سلطة رابعة يعول عليها في مراقبة ومحاسبة كل السلطات المتحكمة في رقاب الشعوب، والتي أجملها مونيتسكيو في السلط الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وخاصة حينما تخرج عن حمايتها للمواطنين، ولا يجدون فيها ما يمثل بالنسبة إليهم ملجأ أو ملاذا يأوون إليه من ظلمها وجور.. ما دفع بالروائي الإنجليزي "هنري فيلدنج" إلى إطلاق مصطلح "السلطة الرابعة" Fourth Estate" على وسائل الإعلام عموماً وعلى الصحافة بشكل خاص، في كتاباته عام 1752، التي ومنذ ذلك هو يستخدم على نطاق شبه واسع بفضل الكثير من المهتمين وعلى رأسهم المؤرخ الأسكتلندي

[1]– سعيد بومعيزة، **"مدخل إلى علوم الاتصال"**، معهد علوم الإعلام والاتصال، مطبوعة غير منشورة، جامعة الجزائر 1991–1992، ص 6.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

"توماس كارليل" الذي عمل على إشهار المصطلح وترويجه من خلال كتابه "الأبطال وعبادة البطل" (1841) الذي اقتبس فكرته من كتابات للمفكر الإرلندي إدموند بيرك. [1]

وكان إدموند بيرك Edmund Burke أول من طرح هذا المصطلح في نهاية القرن الثامن عشر، قاصدا بذلك تنامي دور الصحافة في انجلترا ليواكب الدور الذي تلعبه السلطات الثلاث الأخرى: مجلس اللوردات، الكنيسة، ومجلس العموم. التي أشار فيها هذا الأخير إلى الأحزاب الثلاثة (أو الطبقات) التي تحكم البلاد ذاك الوقت، رجال الدين والنبلاء والعوام، قائلاً إن المراسلين الصحفيين هم الحزب الرابع الأكثر تأثيراً من كافة الأحزاب الأخرى، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، والمصطلح يُستخدم بكثافة ليستقر أخيراً على معناه الذي يشير بالذات إلى الصحافة وباقي وسائل الاتصال الجماهرية (mass media)، كالإذاعة والتلفزة. [2]

وتقوم الصحافة ووسائل الإعلام بدور ووظيفة "كلب المراقبة" watchdog مما يعني مراقبتها لما يدور في المجتمع ومتابعة أداء ووظائف المؤسسات الاجتماعية الأخرى. وقد تتبدل السلطات من مجتمع إلى مجتمع، ومن وقت إلى آخر.. فمثلا تقلص وضعف دور الكنيسة في المجتمع الأمريكي – على سبيل المثال – أدى لأن تتجسد السلطات الثلاث في السلطة القضائية، والسلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية التي تمثلها الحكومة. وفي كل هذه

[1]– حميد طولست، "**السلطة الخامسة**"، الحوار المتمدن، العدد: 3571–09–12–2011، http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=286742، تاريخ الزيارة 2017/01/12

[2]– المرجع نفسه.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

الحالات، يبرز سؤال حرية الصحافة الذي يجسد طبيعة وشكل العلاقة بين الصحافة من جهة والمؤسسات الاجتماعية بما فيها الحكومات من جهة أخرى.[1]

ثانيا: تراجع دور وسائل الإعلام كسلطة رابعة في المجتمعات الديمقراطية:

1–تسلط تكنولوجيا الاعلام والاتصال على المواطن:

يشهد واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال نماذج صارخة لاقتحام حياة الناس وكشف أسرارهم بغير مبرر، مثلما عمدت الصحافة الصفراء في المجتمعات الغربية إلى اقتحام حياة المشاهير والأغنياء والعمل على ابتزازهم عن طريق نشر أسرار حياتهم وفضائحهم الأخلاقية. «وتم إعادة طرح المفاهيم الأساسية للديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحماية الخصوصية الفردية، من وجهة نظر أخرى، فقد أصبحت القوانين وحدها، بفعل المتغير المعلوماتي لا تكفي لفرض الالتزام». [(2)]

فلكل إنسان كامل الحق أن يعيش حياته الخاصة كما يشاء، ولا يجوز أن يعرف عنه أحد أسرار حياته، طالما أن حياته هذه ليس فيها ما يهدد الصالح العام لأفراد المجتمع أو يتعارض مع القانون، وهو ما يعرف بحق الخصوصية، وهو يعني مقاومة كل محاولة لاختراق حقوق الآخرين الذين يجب أن يُؤمّنوا ضد وسائل الإعلام لخصوصياتهم، إلا إذا كان لهذا العمل ما يبرره القانون، ولا ينبغي لوسائل الإعلام لكي تحصل على الأخبار أو التصريحات أو الصور أو تتغاضى عن هذا الحق.

ويرى "جروننج وهانت (GRUNING & HUNT) أن الفرد له الحق في أن يعيش

---

[1]– علي بن شويل القرني، "**معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية: دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة** "، faculty.ksu.edu.sa/alkarni، تاريخ الزيارة 2017/11/13.

[2]– نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، سلسلة عالم المعرفة رقم 265، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001، ص141.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

حياته التي يختارها في مأمن من أن يقتحمها عليه مقتحم أو يتطفل عليه متطفل فيفضحه أو يكشف حقائق خاصة به دون أن يوجد تبرير لذلك تقتضيه حياة المجتمع في ظل القانون.[1]

وترى ليلى عبد المجيد أن هناك أخلاقيات خاصة بتعامل الإعلاميين مع المواطنين، ويأتي في مقدمتها عدم اختراق الخصوصية، وترى أن هناك عدة عناصر تمثل اقتحاما للخصوصية منها: [2]

أ– التطفل على الشؤون الخاصة للآخرين.

ب– الكشف عن الأسرار الخاصة ونشرها أو عرضها بشكل علني.

جـ– تسليط أضواء زائفة على شخصيات عادية بشكل يسبب لهم متاعب.

د– استغلال اسم شخص أو صورته لتحقيق مزايا لشخص آخر دون تصريح منه.

وتجسدت القرية العالمية لمارشال ماك لوهان (MC LUHAN) على الواب (Web) والمجتمع تحت المراقبة (La société sous surveillance) الموصوف من قبل (George Orwell)، والذي تجسد مع تزايد وتضاعف الكاميرات المثبتة في الشوارع و (Webcams)في المكاتب والشقق[3]، ويقولون «لقد جلب مجتمع المعلومات مفاهيم جديدة قائمة على الانفتاح والحرية والوفرة المعلوماتية والتجانس، ولكنه في الآن ذاته جلب أيضا تعدد وتنوع آليات الرقابة الإلكترونية واختراق الخصوصية، ومخاطر حماية المعلومات وجرائم

[1]– محمود يوسف، "**أخلاقيات ممارسة حرية الرأي عبر وسائل الإعلام من منظور إسلامي**"، المؤتمر العلمي السنوي السابع "**الإعلام وحقوق الإنسان العربي**"، مطبعة كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2001، ص379–380.

[2]– المرجع نفسه، ص380.

[3]–Gilbert .CHARLES et autre ,"**soyer high –tech !**", Revue L'EXPRESS, INTERNATIONAL, Paris, N2527°, 9 au 15 décembre 1999, P69.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

الشبكة، كما تزايد الاتجاه نحو تحويل الثقافة والمعلومات إلى سلعة تجارية تطبق عليها آليات السوق».[1]

ولعل هربت ماركيوز أوضح بروز الأشكال الحديثة للسيطرة في المجتمع المعقد خلال عرضه للمجتمع ذي البعد الواحد. إذ لاحظ إفلاسا للحقوق والحريات التي كانت عاملا هاما في المراحل الأولى للمجتمع المصنع. حيث فقدت حيويتها وأفرغت من محتواها القديم.

يقول ماركيوز بهذا الشأن: «إن طريقة تنظيم القاعدة التكنولوجية من طرف المجتمع المصنع الحديث تتوجه نحو أطر الشمولية (Totalitarisme) التي لا تمثل نوعا من الحكم أو التحزب لكنها تنجر عن نظام خاص من الإنتاج والتوزيع المتوافق تماما مع التعددية الحزبية والإعلامية والفصل بين السلطات...إلخ».[2]

ويتجلى هذا الوضع في ظل التناقض الواصل بين وسائل الإعلام والديمقراطية (The media– democracy paradox) الذي عالجه روبرت أنتمان (Robert ENTMAN) في مؤلفه المعنون بـ "ديمقراطية بدون مواطنين" (Democracy without citizens)، حيث وصف فيه حالة تصاعد المصلحة– الموجهة والإشهار كدعامة للنظام الإعلامي بفعل تنامي النزعة التسويقية الفائقة (Hyper commercialism)، في مقابل تراجع للعمل الصحفي والسعي لتحقيق المصلحة العامة، واعتبر هذا الواقع كسم قاتل للديمقراطية... ونجم عن التمركز الشديد لعالم الاتصال ومَأسَسَة وسائل الإعلام، وكذا النزعة التسويقية الفائقة رؤية

[1]– السيد بخيت محمد، **ثورة المعلومات والأبعاد الجديدة لمفهوم الحق في الاتصال: مع إشارة خاصة للحالة الإفريقية**، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص8.

[2]–Herbert. MARCUSE, **L'homme unidimensionnel: Essai sur l'idéologie de la société industriel avancée,** traduit par WITTIG .Monique, collection «ARGUMENTS », Editions DE MINUIT, Paris ,1968, P29.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

جديدة تجاه الجمهور (Public)، حيث أصبح لا ينظر إليه كعنصر في السياسة الديمقراطية بل وببساطة يُرى على أنه كتلة من المستهلكين تباع لمسيّري المؤسسات والشركات الإعلانية.[1]

ويتم التأكيد – خلافا للتجليات– على أن الواقع الأخلاقي "لحقوق الأنسنة" (Droit–de l'hommisme) يستخدم كغطاء يخفي الامتداد اللامتناهي "لعقلانية السوق" (La rationalité marchande) لأن العولمة في ذاتها تجارية قائمة على الإشهار والنزعة الميركانتيلية المعمّمة وهوما يمكن تسميته بـ"استراتيجية بنتون" (La stratégie Benetton). ولا يوجد أدنى شك في أن خيال الاستهلاك يدعّم–لا محالة–التطلع إلى الوصول المباشر والسريع لمنتوج أو لمعرفة ما.[2]

2– الاحتكار وتراجع دور الاعلام كسلطة رابعة:

ويرى صباح ياسين في مُؤَلّفِه "الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة" أنه في التصدي لقضية الحرية والعدالة يأخذ تناول المفاهيم المجردة مدخلا ضروريا لاستقراء تطورها وصولا إلى استخدامها الراهن، وليس من منطق الأشياء، أن نحكم على مستوى تناول موضوع الحرية في وسائل الإعلام من دون أن نملك الشجاعة في الحديث حول معدل إيمان تلك الوسائل برسالتها الأخلاقية والحضارية، كما يجب ألا نلقي اللوم على مصادر التحكم والتمويل فقط، بل إن نمطا من الاستبداد يسود مكونات وآليات المسؤوليات المهنية، إذ إن الشكل التقليدي للتسلط في النشاط الاتصالي لا يقف عند حدود مصدر الرسالة

[1]–Robert . MC CHESNEY**," Rich Media, poor democracy",** in Ralph. NEGRINE & JAMES. STANYER, (Edited by), **The political communication reader**, ROUTLEDGE, London-New York,2007,PP14-6.

[2]– Jean Claude. GILLEBAUD , **La refondation du monde** ,Edition du SEUIL, Paris,1999, P192 .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

الاتصالية، بل يتجاوز ذلك إلى الأسلوب والوسيلة أيضا، وهذه الإشكالية تفرض علينا إعادة التساؤل ثانية عن المصدر الأساسي المولد لفكرة الهيمنة والمصادرة والتحريف في صياغة الواقع... يكفي أن نعترف بأنه ليس أمامنا سوى أن نفتح جهاز التلفاز، أو أن نتطلع إلى الصفحة الأولى من صحيفتنا لنتسلم منها الأوامر في ما يجب أن نعلمه ذلك اليوم.[1]

واستخدم صباح ياسين عبارة "افتراس المتلقين" تعبيرا عن سطوة وسائل الإعلام التي أصبحت تخلق مناخا يسوده حالة من التسليم والطاعة والاستكانة إلى ما يقدم لنا من اقتناعات من دون أن نشغل أنفسنا بالحكم على ما يقدم لنا و« هكذا لا يتم ترويض المتلقي على التسليم والاستجابة الفورية، بل إن الوسيلة ذاتها– يوما بعد آخر– تنتهي إلى مجرد تقنية غبية مُستَعبَدة ومُستَعبِدة، هي صياغة جديدة لزبونية محسنة تخلق هامشا من الفراغ في الوعي يتقبل بالتالي التخلي عن قدرة النقد، ومن ثم التكيف مع منطق أن يبقى المتلقي للرسائل الاتصالية صامتا، فاقدا القدرة على الاحتفاظ بموقفه، أو شاهدا سلبيا غير قادر على الإدلاء بشهادته، أو حتى خائفا من النطق بالحقيقة».[2]

فقد يسود مجتمعاتنا اليوم جانبا سلبيا آخر من جراء الإدمان على الإعلام، والخوف منه، وهي تشكل ظاهرة عدم المغايرة، أو الانصياع والتسليم المطلق بما يقدم لنا، ولذلك حين يطلب منّا الإعلام أن نصمت، فإننا نبرّر ذلك الصمت باعتباره توافقا مع رأي الأغلبية، وحين يطلب منا أن نعارض، فإنه يبرمج ضمن محراب قدسية المطالبة بالحقوق وممارسة الديمقراطية والتصدي للفساد والانحراف والظلم، إنها فعلا توترات ناتجة عن حالة

[1] – صباح ياسين، **الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة**، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص120–121.

[2] – المرجع نفسه، ص121.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

استبدادية تراكمية واستيلابية، تقود إلى خلق ارتباك معرفي عميق يعرقل حالة التوافق مع الذات البشرية، وهي الحالة التي ترعى الشعور بالاطمئنان وتدعم التعامل الإيجابي مع الواقع ومعطياته. [1]

يجب أن تكون أسطورة وسائل الإعلام الموضوعية –في وضع كهذا– محل تساؤل وتقصّ، لأن التعددية والموضوعية يُكوّنان معا نوعا من الإعلام المضلّل، الذي يعمل على إعتام المراكز الحقيقية للقوة بدلا من توضيحها، وتقع حينها وسائل الإعلام في بوثقة التلاعب الحقيقي، وتكون نوعية المعلومات التي يقدمها اللاعبون السياسيون وتقدمها أخبار وسائل الإعلام مجرّد مظهر كاذب في الحقيقة، إذ تجرّد كثير من هذه المعلومات من محتواها الجوهري.

إن محتويات وسائل الاتصال ليست الواقع في حد ذاته بل تشكل تعبيرا عن الواقع، ويحدث التأثير السلبي عندما يتم المزج بين العاملين فيصبح الرمزي هو الواقع عند المتلقي، ودلت الدراسات أن الكبار الذين يتابعون الأخبار بكثرة يشعرون أن العالم أقل أمنا مما هو عليه في الحقيقة، وقد عبر جورج غربنر (George GERBNER) عن ذلك بقوله: إن بعض هذه المحتويات تحدث "محيطا من الخوف"، أي أن هذه الوسائل تُنشِئ بفعل هذه المحتويات حقيقة عنيفة. [2]

إن الارتباط بين الحدث وتجلياته تام، وهذا يعني ما أعلنه جان بودرييار (Jean BAUDRILLARD) بأنه لا يوجد إلا مظهر خداع، فالحقيقة قد تم اجتياحها نهائيا،

[1] – المرجع نفسه، ص121.

[2] – عبد الرحمن عزي، **دراسات في نظرية الاتصال: نحو فكر إعلامي متميز**، سلسلة كتب المستقبل العربي (28)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص120.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

ولكن من الصعب بمكان فصل العلاقة بين الواقع ذاته وتجلي الواقع.[1]

ويقول إغناسيو راموني (Ignacio RAMONET) بهذا الشأن: أن الحقيقة اليوم ما هي إلا الحقيقة التي تروجها وسائل الإعلام حتى ولو كان ما تقوله كذبا، خاصة إذا أجمعت عليها وسائل الإعلام كافة. ولمعرفة ما إذا كان الحدث حقيقيا أم لا، يبقى أمام المواطن سوى مواجهة خطابات وسائل الإعلام المختلفة، وفي حال ما أعلنت جميعها على نفس الأمر فما يتبقى لديه سوى قبول ذلك الخطاب الوحيد(Ce discours Unique).[2]

وقد حاول كثير من الباحثين صياغة افتراضات توخّوا من خلالها استجلاء السلطة التي تتمتع بها وسائل الإعلام، ومن أهم الكتاب الذين بادروا إلى ذلك سارج تشاخوتين (Serge TCHAKHOTINE) في مؤلفه المشهور المعنون بـ "اغتصاب الجماعات بواسطة الدعاية السياسية" «Le viol des foules par la propagande politique» والذي صدر عام 1939 في فرنسا ومنع توزيعه في ألمانيا النازية.[3]

إن المعايير الإنسانية والأخلاقية هي السياج الذي يحمي الرسالة الإعلامية من التضليل، وعندما تتلاشى أو تنهار تلك المعايير بفعل الاحتكارات، فإن المخادعة تحُل تدريجيا محل المصداقية والموضوعية، حيث تنشر الوهم وتقدمه كتغطية واقعية حقيقية غير متحيزة، حيث تقوم– أثناءها– بحذف الحقائق والتفسيرات التي تشكل تحديا للوضع القائم والتقليل من شرعية أية حركات تسعى إلى تغيير الوضع القائم أو إصلاحه.

---

[1]–Yves. MICHAUD, **la violence apprivoisée**, collection Question de société (savoir- enjeux- Débats), HACHETTE, France, 1996, P41.

[2]–Ignacio. RAMONET, **La tyrannie de la Communication**, GALILÉE, Paris, 1999, P64.

[3]–Daniel. CORNU, **journalisme et vérité: pour une éthique de l'information** , série LE CHAMP ETHIQUE N°27 , LABOR ET FIDES , Genève (suisse) , 1994, P15.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

وليس هنالك من خط وهمي يمكن رسمه بين قدرة الوسيلة الإعلامية على الدقة والمصداقية، والتخلي عن الاستقلالية والحيادية، ولذلك فإن الصرخة المدوية التي أطلقها علماء الاتصال والإعلام حول انهيار الإعلام كرسالة أخلاقية تستند على ما قد توفر لمصادر صنع القرار السياسي من إمكانات مادية ومعلوماتية على درجة عالية من التفاعل، والإحكام التي أدت إلى سلب المؤسسة الإعلامية استقلاليتها وحياديتها، وبالتالي جرى إخضاعها كليا للقرار السياسي.[1]

لهذا فقد أدى تزايد ظاهرة الاحتكار والتركيز في ملكية وسائل الإعلام إلى إنتاج نوعية معينة من المضمون يركز على التسلية في مقابل الأخبار الجادة والتغطية الاستقصائية والوثائقية والمناقشات حول القضايا التي تهم المجتمع، وتزايد معها تأثير المعلنين على مضمون وسائل الإعلام وأدائها ومعاييرها، مما يؤدي إلى إضعاف وسائل الإعلام العامة وتقوية وسائل الإعلام التجارية.

فتبرز التغيرات في السياسة وفي وسائل الإعلام كالتالي: السياسيون يتغيرون لأنّه يجب عليهم أن يواجهوا التطورات في المجتمع وفي الثقافة السياسية، ووسائل الإعلام أيضا تواجه تغيرا اجتماعيا، ويجب عليها أن تتكيف مع الأوضاع الجديدة التي أنشأتها ثورة التقدم في تكنولوجيا المعلومات. كثفت التقنية تنافُس وسائل الإعلام، وهزّت كيانات وعلاقات وسائل الإعلام الراسخة، فاضطرب التوازن بين الدور العام التقليدي لوسائل الإعلام في مجتمع ديمقراطي وبين ضروراتها التجارية الخاصة، لم تعد وسائل الإعلام الآن– إن كانت في أي وقت سابق– مؤسسات للحياة العامة، بل أصبحت مراكز ربح أو خسارة لشركات

[1] – صباح ياسين، مرجع سابق، ص147–148.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

كبرى.[1]

ويوجهنا هذا التغير إلى المفارقة التي تولدت في عصر عولمة الإعلام والاتصال في المجتمعات الغربية التي كان من الأولى أن تكون فيها المضامين الإعلامية أكثر تنوعا وأكثر ملاءمة لاحتياجات ومصالح الجمهور الذي تخدمه، لأنها مجتمعات مفتوحة وأكثر وفرة معلوماتيا وتسعى فيها المعلومات بقوة نحو الاستقلال عن السلطة السياسية، وتحافظ على ابتعادها عن أن يكون لها رأيها وفهمها للأحداث في سبيل إكساب الإعلام مصداقية باقتناعه بموضوعية تقاريره وبأمانة المهنة.

وخلافا للإعلام في أنظمة ما قبل الحداثة، وفي الأنظمة غير الديمقراطية، فالموضوعية يكون لها معنى مختلفا عما يعنيه هذا التعبير عند مواطن المجتمعات الديمقراطية، فإن معلومات (الأخبار) ما قبل الديمقراطية تتكون بصفة رئيسية من المعلومات التي يريد المسؤولون أن يعرفها "رعاياهم"، فهي دائما نادرة، وكثيرا ما تكون مشوهة، وغير كاملة، أو غير مناسبة، وبالرغم من سمتها غير الوافية وغير الجديرة بالثقة، هذه الأخبار ضرورة لا غنى عنها لممارسة القوة، وتصب صبّا على المشاهدين الراغبين في معرفة ما يحدث في واقعهم.[2]

ورغم كلاسيكية دراسة مايكل شودسون (Michael SCHUDSON) عن تطور صناعة الأخبار الأمريكية إلا أنها دراسة جادة، أوضح من خلالها الباحث أن الموضوعية المثالية للسلطة الرابعة تكمن جذورها في اقتصاديات تنافس الصحف مع نهاية القرن العشرين، لكنها كظاهرة مبنية اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا قد تستجيب لاحتياجات

[1] – دينيس ماكويل وآخرون، **"تحديات السياسة العامة"**، في دور يس جرابر وآخرون، ترجمة نجاتي زين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، ص313–314.

[2] – المرجع نفسه، ص312.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

وحوافز جديدة.[1] ومن هنا تطرح إشكالية السلطة الرابعة في الصدام بين التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال، وقيم وسائل الإعلام المستقلة التي اكتسبت بمشقة في عصور مضت « ففيضان الكتب الجديدة عن حالة السلطة الرابعة يقر بأمرين: أولهما: الاحتفاء بالعصر الذهبي للصحافة الغربية التي بلغ ذروته في الماضي القريب، وثانيها: الشجب القوي للانحدار الحالي الواضح–المفترض– للصحافة الجادة».[2]

فلا تَسَاوي بين البناء وهجران القيم الرئيسية أو بيعها والمبادئ المحترمة الموجودة الآن لاستقلال السلطة الرابعة، والتي صنع الرأسماليون أغلبها، فالخطر الأعظم على استقلال الصحافة هو قبضة الاحتكار أو مصالح الأقليات.[3]

وقد اهتم كُتاب جريدة "Le Monde Diplomatique" بتتبع حال السلطة الرابعة ومآلها، ومن بينهم إغناسيو راموني (Ignacio RAMONET) الذي تحسس ذلك الالتباس بين وسائل الإعلام المهيمنة والنظام السياسي، الأمر الذي جعل المواطن يشك في بقاء المهمة النقدية التي كانت منوطة بالسلطة الرابعة، وللحديث عن تواجد "سلطة رابعة" لا بد من تواجد السلطات الأخرى وبالترتيب الذي اقترحه مونتسكيو (Montesquieu) وأن تكون ذات فاعلية أيضا، وفي حقيقة الأمر أن السلطة الأولى اليوم متجلية للعيان فيضطلع بها الاقتصاد. وتعد السلطة الثانية بالأساس إعلامية كأداة للتأثير والفعل واتخاذ القرارات بلا منازع، وذاك ما جعل السلطة السياسية تعتلي المرتبة الثالثة.[4]

---

[1]– دبليو– رسل نويمان، **"التأثير العالمي للتقنيات الجديدة"**، في دوريس جرابر وآخرون، مرجع سابق، ص309.

[2] – المرجع نفسه، ص304.

[3] – المرجع نفسه، ص306.

[4]–Ignacio. RAMONET, **La tyrannie de la communication**, op. cit , PP56-57.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

فهل يمكن للقائمين على الاتصال أن يعملوا بموضوعية في بيئة إعلامية تقوم على احتكار عدد قليل من الشركات متعددة الجنسيات لوسائل الإعلام والاتصال وإلى أي مدى يتمتعون بالحرية في تغطية الأحداث وبثها في هذا المجتمع المدعو بمجتمع المعلومات؟

من الصعب أن تصل إلى الجمهور أية قصة خبرية في شكلها الأصلي الذي كتبه بها الصحفي الذي قام بالتغطية، ولكن تمر هذه القصة من منتجها إلى الجمهور على عدد من حراس البوابات، الذين يقومون بعمليات الحذف والإضافة والتشكيل النهائي للقصة، وكان أول من أشار إلى عملية حراسة البوابات ولبر شرام(Wilbur SCHRAMM) في الستينيات.

يبدو أن وسائل الإعلام في عصر مجتمع المعلومات تزعم بأنها تقوم بدور المراقب أو "كلاب الحراسة" (Watch Dog) لممارسات الحكومة، حيث أن الصحافة –اليوم– ليست مهددة بالرقابة الحكومية فقط، ولكن مونوبولات وسائل الإعلام العمومية والخاصة تمارس رقابة أخطر عن طريق حبس الصحفيين واغتيالهم وتصفية مؤسسات وسائل الإعلام في البلدان الغربية، وهذا ما أدى إلى بروز "حراس بوابة للديمقراطية" (Les chien de garde de la démocratie).[1]

وقد ورد في كتاب لسارج حاليمي (Serge Halimi) عنوانه "كلاب الحراسة الجدد" (Les nouveaux Chiens de garde) أن هذه الوضعية أدت إلى ظهور هؤلاء، ووضّح خلاله حال الصحافة والوسائل السمعية البصرية التي أصبحت تخضع لممارسة مهنة صحافة التبجيل والتمجيد (Un Journalisme de Révérence) لمجموعات صناعية ومالية تعكس منطق السوق عن طريق شبكات متواطئة تخدم مصالح أسياد العالم.[2]

[1]–Wolfgang R. LANGENBUCHER, **"Liberté de la presse: Le 4ème pouvoir"**, Revue DEUTSCHLAND, N°3 Juin- Juillet 2004, P64.
[2]–Ignacio. RAMONET, **La tyrannie de la communication**, op.cit , P57-58.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

وتقع القيمة الخبرية للحدث، وكيفية تغطيته والمساحة والوقت الذي يستغرقه وغير ذلك رهينة قرارات كلاب الحراسة الجدد، وتكون حينها منظومة المعايير التي يطلق عليها القيم الإخبارية جزءا من الإيديولوجية الغربية لوسائل الإعلام، التي يتم تبريرها بشكل واسع اعتمادا على الصيغة التجارية لوسائل الإعلام وأنها تهدف إلى إعطاء الجمهور ما يريده، غير أن المؤكد أن هذه المنظومة المعيارية تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية وثقافية.

إنه تراجع تاريخي في دور وسائل الإعلام والقائمين بالاتصال عما أشار إليه الكاتب الإنجليزي توماس ماكيولاري (MACAULARY) في عام 1828« إن الصحافة هي السلطة الرابعة، وإن حرية الصحافة في أنجلترا جعلت الصحافة قوية مثل مجلس اللوردات، ومجلس العموم والكنيسة»[1]. وما كتبه الأمريكي دوجلاس كاتر (CATER) في أواخر الخمسينيات يصف صحافة واشنطن باعتبارها "الرافد الرابع للحكومة" (Fouth Bran of Goverment) كرافد قوي ومهم مثل السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. ورغم أن الصحافة ليست سلطة حكومية، وإنما هي صناعة ذات طبيعة خاصة، فإن السلطات الحكومية الثلاثة لا تستطيع كسب تأييد الجماهير لسياستها بدون التعاون مع وسائل الاتصال الجماهرية.[2]

إن الاستقلال التحريري قد تناقص –بشكل كبير– نتيجة لتزايد الاتجاه نحو الاحتكار والتركيز في ملكية وسائل الإعلام في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدها عصر العولمة الإعلامية والاتصالية، وحسب ماك نير (Mc NAIR) فإن رؤساء التحرير أصبحوا مجرد عمال يستطيع الملاك طردهم في أي لحظة، وغدوا يدركون أن عليهم

[1] – حسن عماد مكاوي، **أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، 166.

[2] – المرجع نفسه، ص166.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

أن يعبّروا عن تحيزات المالك واتجاهاته لكي يستطيعوا أن يعيشوا ويترقوا في عملهم المهني، وإذا كان هذا ينطبق على رؤساء التحرير، فإنه يمكن أن ينطبق بشكل أكبر على الصحفيين، ذلك أن هؤلاء هم الجانب الأضعف، ويمكن طردهم في أي وقت، كما يتم التحكم في وصول إنتاجهم الإعلامي إلى الجمهور.[1]

لذلك تؤكد مجموعة تحليل وسائل الإعلام أنه قد أصبح هناك تطابق إيديولوجي بين كثير من الصحفيين العاملين في الوسائل الإعلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، وملاك هذه الوسائل، وأن الرقابة الذاتية أصبحت حقيقة لا يمكن إنكارها، وفي إطار الاتفاق الإيديولوجي فإن الكثير من الآراء التي تتعارض مع هذا الاتفاق يتم حجبها حتى لا تصل إلى الجماهير وأن الرقابة الذاتية يمارسها الصحفيون ورؤساء التحرير والمنتجون للرسائل الإعلامية في التلفزيون، وبالرغم من أنهم لا يعترفون بذلك وقد يكونون غير واعيين به.[2] ففي الدول الديمقراطية المعاصرة ينظر الناس إلى الصحفيين، باعتبارهم حراس الأبواب الرئيسيين الذين يعطون معنى للمعلومات السياسية في إطار مهنة تلتزم الحياد والاستقلال «وبرز إثرها مشكلوا الأخبار كقوة ثالثة في علاقة الأخبار بالسياسة والنتيجة أن "الأخبار" السياسية أصبحت غير ما يعتقده الجمهور ولا تتوافق أيضا حتى مع ما يعتقده الصحفيون أنفسهم».[3]

ومعنى ذلك أن فكرة الصحفي المحايد والموضوعي والمراقب والناقد للممارسات

---

[1] – سليمان صالح، "**إشكالية الموضوعية في وسائل الإعلام: دراسة نقدية**"، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الثاني العدد 03، جويلية – سبتمبر 2001، ص124.

[2] – المرجع نفسه، ص124.

[3] – جارول. بي. ماهايم، "**من يشكلون الأخبار: الاتصال الاستراتيجي كقوة ثالثة في صنع الأخبار**"، في دوريس جرابر وآخرون، مرجع سابق، ص141.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

السياسية ليست السمة الأكثر بروزا في عصر مجتمع المعلومات، لغياب الموضوعية التي تدعو إلى نقل الأحداث للجمهور كما تبدو عليه، « وعند هذه النقطة فإن الأخبار المفترض حدوثها بشكل طبيعي هي أقرب ما تكون إلى قلب الأسطورة الصحفية، لأن الحقيقة الوحيدة التي يمكن أن توجد في ظل أسطورة الموضوعية، هي أن الحقيقة الوحيدة هي الحقيقة التي يمكن ملاحظتها».[1] ونتج عن قيام القوة الثالثة بتشكيل الأخبار الفجوة بين الأسطورة وبين حقيقة الأخبار، فأصبح الآن كافيا لأن يشكل تهديدا حقيقيا لحيوية الصحافة كما أصبحنا نعرف ذلك الآن.

ففي مشهد يتكرر على شاشة التلفاز تمتد يد بشكل مفاجئ وحازم لتسد عدسة الكاميرا من تصوير واقعة ما، وقد تتحول البداية إلى عمل قسري لتحطيم الكاميرا ومنعها من الحضور في الزمان والمكان، وفي أغلب الأحوال فإن حضور الصحفي ليس مُرحّبا به دوما، فالحضور السريع، والنقل الفوري للأحداث الذي تقوم به وسائل الإعلام عبر تقنيات البث المباشر بواسطة شبكات الأقمار الصناعية الواسعة الانتشار أضحى يشكل إحراجا، وبشكل خاص حين تفضح الكاميرا ذلك الذي يجب أن يبقى مكتوما، وبعيدا عن الرأي العام.

ويرى راسم محمد الجمال أن هذا الوضع يمثل تحديا كبيرا مزدوجا: **الأول** هو حق الآخر في المعرفة والوصول إلى موقع الحدث، و**الثاني** هو مسؤولية وسائل الإعلام عن نقل الحقيقة ورصد الواقع، وتسجيل الأحداث كما تقع. وحتى الاتصال هنا لا يتحدد في إطار حقوق الإنسان المعبّر عنها في حرية التعبير، والحق في أن يَعلم ويُعلم، وحقه في حماية خصوصيته وحركته، وحقه في الاجتماع والانتفاع بموارد المعلومات.[2] وإنما يتعدى إلى حق

[1] – المرجع نفسه، ص127.

[2] – صباح ياسين، مرجع سابق، ص109.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

الإعلام في الانتفاع بموارد المعلومات وحرية التعبير، وحقها في النشر وحرية الحركة، وكتمان سر المهنة، ولكن هذه الحرية اليوم تتعرض لقمع ومصادرة من نوع مختلف عن السابق، فقد كانت أجهزة الرقابة الحكومية تمارس سلطتها عبر احتكارها وسائل الإعلام، أو من خلال دور "مقص الرقيب" وهو دور ربما يحضر في إطار المطبوعات أكثر مما هو في الإنتاج السينمائي والتلفزيوني والإذاعي.[1]

ورغم هذا التطور الإعلامي فإن الإعلاميين في بلدان كثيرة ما يزالون غير أحرار في قول الحقيقة على الرغم من المبادئ الطنانة التي تكرسها القوانين والدساتير وما زال العديد من الإعلاميين يتعرضون للمضايقات والتهديد بل الإيذاء في عديد من البلدان، كما يواجه الإعلاميون خطرا جسمانيا في الحروب المعلنة وغير المعلنة وفي الحروب الأهلية بل وعندما ينظمون الاجتماعات العامة والمظاهرات العامة التي تقمعها قوات القائمين على السلطة، كما يتعرض المراسلون العاملون في بلاد أجنبية لخطر الإجراءات الانتقامية إذا ما هاجموا الحكومات القمعية بالإضافة إلى تعرضهم لأن يتخلى عنهم رؤساء التحرير أو رؤساء الشبكات الإذاعية والقنوات التليفزيونية أو أصحابها المتلهفون على الأنباء من مراسليهم في تلك البلاد.

لقد انتقلت الرقابة إلى ملاحقة أجهزة الإعلام والتلفزيون بخاصة، في ميدان تغطية الأحداث، وأضحى الإعلاميون بعامة، والعرب بخاصة، يواجهون – وبدرجات مختلفة– صعوبات جمة في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها والاطلاع على الوثائق والبيانات، والرجوع إلى مصادر الأخبار الرسمية وغير الرسمية على السواء، حيث تتذرع السلطات غالبا بأمور غامضة، مثل "الأسرار الرسمية" أو "معلومات تمس أمن الدولة" إلى جانب قائمة طويلة من الممنوعات تشمل نشاطات رئيس الدولة، ومناقشات الهيئات القيادية في

[1] – المرجع نفسه، ص110.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

الحكومة، وكذلك في ما يتعلق بمجريات المحاكمات تحت ذريعة المحافظة على نزاهة القضاء.[1]

وأضحت هذه المسألة تشكل تحديا كبيرا لموضوعية حرية الرأي والتعبير، وما تحقق من تطور تقني، وتعاظم إمكانيات التغطية الفورية الشاملة لمواقع الأحداث، وكل ذلك صار مهددا بالقمع والإلغاء. ما يجعنا نتساءل عن قيمة وجود المراسلين الإعلاميين في مواقع النزاعات والصراعات من أجل تلبية الحاجة لمعرفة الحقيقة، وعن قيمة أن يكون العالم قرية كوكبية، شديدة التواصل والتفاعل، إذا كان الهدف هو حجب التواصل، وإخفاء الحقائق وقمع الشهود، والتكتم على الجرائم والفضائح.

المحور الثاني: تجربة الولايات المتحدة في ضبط وسائل الإعلام

أ– خلفية تاريخية عن التجربة:

لقد برزت أنماط معينة من النقد العام الذي كان وما زال يوجه إلى وسائل الاتصال الجماهيري خاصة في الولايات المتحدة ويتمثل أحد أكثر هذه الانتقادات شيوعا في أن مالكي هذه الوسائل معنيون تماما باهتماماتهم الخاصة ولا تهمهم الخدمات العامة بالقدر المطلوب كم أن هناك انتقاد آخر يقف في مصاف الأول ويتمثل في الاتهام الخاص بعدم تحقيق التنويع الكافي في وسائل الإعلام وغياب المنافسة بالصورة الكافية أيضا وأن النزعة الاحتكارية تجاه ملكية السلاسل أو المجموعة الصحفية والمقترنة بالتكلفة العالية لاقتحام ميدان العمل التجاري الإعلامي يساعد في انكماش التعددية في الأفكار أو الآراء.

ويعتقد نقاد آخرون أن الطبقة الاجتماعية الاقتصادية أي الطبقة العليا تسيطر وحدها على وسائل الاتصال وهناك نقد آخر شائع لكل أنظمة وسائل الاتصال وهذا أن الشاذين وغريبي الأطوار والمخربين من الأشخاص والجماعات يمنحوننا الكثير من التفخيم

[1] – المرجع نفسه، ص110.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

وأن التوافه والجنس ومحركات الغرائز والعنف تجد اهتماما غير مناسب وغير واقعي من وسائل الإعلام.

تبنى الصحفيون في المجتمعات الغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين معيار "الموضوعية" عند تغطية الأخبار والتقارير التي تعني بالبحث الموضوعي عن الحقائق، بغض النظر عن المشاعر والمعتقدات، وكان الاعتراض على تقديم التقارير الموضوعية يعد مخالفة للحقوق الدستورية، وباسم التقارير الموضوعية قدمت الصحافة الأمريكية والغربية كل شيء وأي شيء، وقد أدى ذلك إلى ظهور تساؤلات عن الحد الفاصل بين الحرية والمسؤولية عند تغطية الموضوعات الصحفية، ومن الذي يحق له أن يرسم هذا الخط؟[1]

إن الامتداد العارم للإحساس بالحرية في الأنظمة الليبرالية للإعلام قد شمل التحرر من أية مسؤولية تجاه عامة الناس وانطوت على المغالاة في تقديم مواد الجريمة والجنس والعنف واقتحام الحياة الخاصة للشخصيات العامة، ونشر الإشاعات والأكاذيب عن فساد المسؤولين الحكوميين ... إلخ.

وتضافرت **عوامل** متعددة أدت إلى ميلاد نظرية المسؤولية الاجتماعية من بينها:[2]

أ– الثورة التكنولوجية والصناعية وهذه الثورة لم تغير وجه الحياة في الولايات المتحدة – مهد النظرية – فقط ولكن هذه الثورة أثرت على طبيعة الصحافة ذاتها.

[1] – حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص68–69.

[2]– أحمد بدر وعبده غريب، **الاتصال بالجماهير، بين الإعلام والتطويع والتنمية**، دار قباء للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 1998، ص 223.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

ب– النقد المرير الموجه للصحافة ولوسائل الإعلام بالنسبة لنمو حجمها وزيادة احتكاراتها وأهميتها مما جعلها عامل ضغط حتى على الحكومة نفسها وربما يؤدي إلى عرقلة إجراءاتها.

ج– الجو الفكري الجديد ...الذي عبر فيه بعض المفكرين عن شكهم في الفروض الأساسية التي تقوم عليها نظرية الحرية بجوانبها المطلقة.

د– إرساء قواعد المهنة الصحفية خصوصا بعد اشتغال كثير من المفكرين والمتعلمين على مستويات عالية بهذه المهنة.

ب– المسؤولية الاجتماعية والتأسيس النظري للضبط الإعلامي:

ويشير الضبط الإعلامي إلى عملية المراقبة أو التوجيه، وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها، التي تطبقها الحكومات والسلطات السياسية والإدارية الأخرى على جميع أنواع الأنشطة الإعلامية. وبالتالي فإن الضبط هو التدخل الدائم والمحتمل في كل هذه الأنشطة، وعادة ما يكون ذلك تحقيقا لأهداف "المصلحة العامة"، ولكن أيضا لتلبية احتياجات السوق (على سبيل المثال، من خلال دعم المنافسة) أو لأسباب تتعلق بالكفاءة التقنية (على سبيل المثال، وضع التقنية المعايير). ويتخذ التنظيم أشكالا عديدة تتراوح بين بنود الدساتير والقوانين الوطنية وبين الإجراءات الإدارية والمواصفات التقنية. ويمكن أن يكون الضبط داخليا وخارجيا. في الحالة الأولى، نحن عادة ما نتحدث عن "التنظيم الذاتي"، حيث يتم تطبيق الضوابط الداخلية، في بعض الأحيان ردا على الضغط العام أو النقد من الخارج.[1]

وقد ظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية إلى الوجود في بعض الدول الديمقراطية في

[1]– Module 2: Unit 11: «Media Regulation» https: //www.le.ac.uk/oerresources/media/ms7501/mod2unit11/page_01.htm, date: 13 /09/2017.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

منتصف القرن العشرين، حيث أن حقيقة المجتمع الجماهيري جعلت الكثير من المفكرين يخلصون إلى أن الحرية المطلقة للأفراد يمكن أن لا تكون شيئا ممكنا.[1] فهذه النظرية لا تشكل معلما نظريا بقدر ما تعتبر تعديلا أو تكييفا لمبادئ الحرية الإعلامية وتوجيهها لخدمة المجتمع في إطار أخلاقيات الممارسة المهنية والضبط الإعلامي الذي يضمن في النهاية أسلوبا للعمل والأداء يخدم حرية الفرد والمجتمع معا.

وقد تم الإعلان عن هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل" لجنة حرية الصحافة "(Commission of freedom of the press) المتشكلة عام 1942 من أشخاص لامعين من خارج المجال الإعلامي، وتأجلت في البروز لعام 1947 وكان يترأسها رئيس جامعة وذلك للكشف عن البيئة والظروف التي تعيشها الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية وتحديد مدى نجاحها أو إفلاسها والبحث فيما إذا كانت حرية الصحافة غير محددة في ظل ما تتعرض إليه من ضغط رقابة المعلنين أو القراء أو المالكين أو المشرفين على تسييرها . ووضعت هذه اللجنة تقريرا في عام 1947 بعنوان "صحافة حرة ومسؤولة " (A free and responsible press).[2]

و أشارت هذه اللجنة التي سميت فيما بعد بـ "لجنة هاتشينز"* في تقريرها الذي أشرف عليه وليام هوكينغ (William. E. HOCKING).[3] إلى العلاقة الواصلة بين الصحافة والمجتمع وركزت على الحاجة إلى صحافة مسؤولة اجتماعيا. لأن الصحافة باعتبارها تنعم بوضع متميز. في ظل المجتمع الديمقراطي، ملزمة بأن تكون مسؤولة إزاء

[1]– المرجع نفسه، ص 26–27.

[2]–Claude – Jean .BERTRAND, **Media ethics and accountability systems**, TRANSACTION publishers, New Brunswick, New Jersey (USA), 2000, P13.

[3] – أستاذ الفلسفة بجامعة هارفارد.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

المجتمع بتحقيق وظائف معينة تلبي حاجياته في النظام الليبرالي. لهذا وضعت لجنة "حرية الصحافة" [1] بعض المتطلبات يمكن عن طريقها قياس مدى قيام الصحافة بمسؤوليتها:[2]

المتطلب الأول: أن تقدم الصحافة عرضا حقيقيا وشاملا ومستنيرا للأحداث الجارية في سياق يعطي لها معنى، ويعني هذا أن تفرق الصحافة بين الرأي والخبر.

المتطلب الثاني: أن تعمل الصحافة كمنتجة لتبادل الآراء، وهذا يعني أن تعمل الصحافة كناقل ومعبر عن المناقشات العامة ووجهات النظر المتعارضة.

المتطلب الثالث: أن تمثل الصحافة الجماعات التي تكون المجتمع كافة وأن تعكس القوى السائدة فيه.

المتطلب الرابع: أن تكون الصحافة مسؤولة عن تمثيل وتوضيح أهداف وقيم المجتمع.

وجاء في تقرير لجنة هاتشينز: "أن هناك تناقضا بين الفكرة التقليدية لحرية الصحافة وبين المقابل الضروري لها ألا وهو المسؤولية، فالمسؤولية –كاحترام القوانين – ليست في حد ذاتها معرقلة للحرية، بل على العكس، يمكنها أن تكون التعبير الأصيل عن حرية إيجابية.

وتحتج المسؤولية على حرية اللامبالاة، حيث يحدث كثيرا اليوم أن تكون حرية الصحافة ليست سوى تعبيرا عن اللامسؤولية الاجتماعية. يجب على الصحافة أن تدرك أن اندفاعها الانفعالي وأخطاؤها لم تعد تخص الحقل الخاص بل أصبحت تمثل أخطارا عامة. وإذا انخدعت الصحافة، فهذا معناه أنها بدورها قد خدعت الرأي العام.

[1] – فريال مهنا، **علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية**، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 78.

[2]– بسيوني إبراهيم حمادة، **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (21)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 167.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

لم يعد من الممكن أن نعطي الصحافة حق ارتكاب الخطأ.. ونحن نجد أنفسنا أمام معضلة حقيقية: "الصحافة يجب أن تبقى نشاطا حرا وخاصا، أي إنسانيا وقابلا للخطأ، وفي الوقت نفسه، لم يعد لها الحق في أن تخطئ لأنها تقدم خدمة عامة ".[1]

و أضافت اللجنة أن وسائل الإعلام ربما تكون القوة الوحيدة المؤثرة، في عالم اليوم في تشكيل الثقافة الأمريكية وقيادة الرأي العام، وأن مسؤولية الصحافة تقتضي مراعاة الدقة، خدمة لكل فئات المجتمع، وتقديم صورة صادقة عن مختلف جماعاته وأنشطته، وإتاحة الأخبار والآراء على نطاق واسع لكل الناس، وأضاف تقرير اللجنة انه إذا كانت الملكية الخاصة لوسائل الإعلام لا تمارس عملها بمسؤولية، فان اللجنة تقترح أن تقوم الحكومة الأمريكية بتنظيم عمل وسائل الإعلام.[2]

وكتب سيبيرت –كذلك– عن دور الحكومة في نظرية المسؤولية الاجتماعية حيث يقول: « تتأسس هذه النظرية على الحكومة التي لا يجب أن تقيد الحرية، بل لابد أن تحميها لأن دور الحكومة يجب أن يكرس لحماية حرية مواطنيها لأن أفعالها مضبوطة بقوانين تمنعها من التجاوزات».[3]

ويتضح اختلاف علاقة الصحافة بالحكومة في ظل المسؤولية الاجتماعية مقارنة بوضعها في ظل النظرية الليبرالية التي تطورت في ظروف كانت الدولة فيها بمثابة العدو الرئيسي للحرية، ومن ثم كان مفهوم الحرية لدى جون ستيوارت ميل هو التحرر من قبضة الحكومة. أما نظرية المسؤولية الاجتماعية، فترى أن الحكومة باعتبارها أقوى قوة حقيقية

[1] – المرجع نفسه، ص 167.

[2]– حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 71.

[3]– Denis .MC QUAIL, **MC Quail's Mass communication theory**, **Mass communication theory: An introduction,** SAGE publication, LONDON _NEWDELHI, 1987,p171.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

تحتكر القوى المادية في المجتمع المعاصر وهي الجهة الوحيدة التي يمكن أن تضمن عمل وممارسة الحرية بكفاءة داخل المجتمع. ومعنى هذا أن تدخل الحكومة لحماية حرية الصحافة مطلوب على أن يكون ذلك بحذر، ذلك أن أي مؤسسة قادرة على تشجيع الحرية هي كذلك قادرة على تحطيمها. وتكون بذلك الصحافة في ظل المسؤولية الاجتماعية متحررة من كل عناصر الإكراه (free from compulsion) على الرغم من أنها ليست متحررة من كل الضغوط (Pressures)، كما أنها حرة في تحقيق الأهداف المنوطة بها، وهي حاجات المجتمع. ولتحقيق غاياتها يجب أن يكون لديها التسهيلات الفنية والقوى المادية والقدرة على الوصول إلى المعلومات.[1]

ويلخص ما كويل (D.MC QUAIL) المبادئ الرئيسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية كما يلي:[2]

1- هناك التزامات معينة للمجتمع يجب أن تقبلها وسائل الإعلام.

2- إن تنفيذ هذه الالتزامات يجب أن يكون من خلال المعايير المهنية الراقية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن.

3- قبول هذه الالتزامات وتنفيذها يتطلب التنظيم المهني الذاتي لوسائل الإعلام في إطار القوانين والمؤسسات القائمة.

4- يجب أن تتجنب وسائل الإعلام بأي حال – في النشر والإذاعة – ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى ويثير الأقليات في المجتمع.

[1] – حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 167.

[2] – محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، "ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1997، ص 343–344.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

5- تعدد الوسائل الإعلامية يعكس تنوع الآراء في المجتمع، وحق الأفراد في الرد والتعليق في مختلف وجهات النظر.

6- الالتزام بالمعايير السابقة يجعل الجمهور والمجتمع يتوقع إنجازا راقيا، وبالتالي فإن تدخله في هده الحالة يستهدف تحقيق النفع العام.

ج– تصنيفات المسؤولية الاجتماعية للصحافة:

يرى الأستاذ الأمريكي روبرت راي (Robert Rey)، في كتابه "مسؤولية الجرائد" أن المسؤولية الاجتماعية قسمين: الأول يتعلق بقيام الصحيفة بإعلام الناس والمحافظة على خصوصيتهم، والقسم الآخر هو بيان مسؤولية الجماهير تجاه المادة المذاعة أي اتجاه أنفسهم .و يرجع لمفهوم المسؤولية ولكن من خلال الصحافة، ويشير الى الفروق التي وضعها الباحثين في معالجتهم للفظ المسؤولية، واعتبروا أن اللفظ الأول تعبير "عن" التزامات محددة كالدقة والموضوعية وحماية الخصوصية ...الخ، واللفظ الثاني يعبر عن مسؤولية الصحفيين "تجاه" أنفسهم أو مؤسساتهم الصحفية أو مجلس الصحافة، ويشير كذلك الى تقسيمات لويس هودجيز للمسؤوليات الصحفية الى مسؤولية وجوبية، وهي عندما تحدد الحكومة مسؤوليات معينة للصحافة وهي تتعلق بالسلبيات كالقذف وتشويه السمعة، ولا تلزمهم بنشر خطاب الرئيس مثلا، والمسؤولية التعاقدية التي تشير إلى أن الصحافة تقوم بدورها من خلال ميثاق المجتمع وليس من خلال عقد رسمي، وأن المجتمع يعطي الصحافة الحرية مقابل تزويده بالمعلومات والآراء، والمسؤولية الذاتية، وتتأتى هذه المسؤولية عن البناء الذهني للصحفيين للممارسة الرفيعة للعمل الصحفي، وهي إلزام إرادي من قبل الصحفيين على أن الصحافة رسالة نبيلة أكثر من كونها عملا في صحيفة .[1]

[1]– علي منعم القضاة، "تلخيص كتاب لمحمد حسام الدين اسماعيل، المسؤولية الاجتماعية للصحافة"، منشورات الدار المصرية اللبنانية، 2003.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

ويعتبر جون ميرل أن هناك ثلاثة نظريات لمسؤولية الصحافة:

الأولى: وهي التي تحدد قانونياً، والثانية التي تحدد مهنياً، والثالثة التي تحدد جماعيا، وهناك تحديد آخر من قبل (ديني إليوت) يعطي أنواع لمسؤولية الصحافة تبعا للهيئة المسؤولة، والجهة المسؤولة أمامها وهي: مسؤولية الإعلام تجاه المجتمع، والمسؤولية أمام النفس، ومسؤولية مؤسسات الإعلام تجاه المجتمع المحلي.[1]

د– نقد نظرية المسؤولية الاجتماعية:

يجب ألا تقل مسؤولية الصحفيين أو المهنيين في وسائل الإعلام أمام المجتمع عن مسؤوليتهم أمام الملاك وأسواق الصحف في التوزيع والإعلان. فقد جاءت نظرية المسؤولية الاجتماعية كمجموعة أفكار تهدف من خلالها إلى إصلاح أوضاع الصحافة في حينها والإعلام بصفة عامة في المجتمعات الغربية ومن داخل النظام الليبرالي ذاته. كما أن مجمل ما طرحته من أفكار لم تتح له فرصة التنفيذ إلا قليلا أو إن لم نقل بشكل كامل، فقد نظر الصحفيون الأمريكيون إلى هذه الأفكار على أنها تمثل اتجاها نحو الاشتراكية. ويظهر أن هناك تصور مبهم وغامض عن المشكلات الحقيقية لوسائل الإعلام فالمسؤوليات التي وضعتها لجنة هاتشينز مسؤوليات غير واقعية تعكس خيالات المثقفين غير العملية[2]. وأثار تقرير لجنة هاتشينز جدلا واسعا في الدول الغربية باعتباره ينطوي على تهديد الاتصال الحر المفتوح، وعلى الرغم من أن العديد من الصحفيين الغربيين يدافعون عن المسؤولية الاجتماعية للصحافة باعتبارها أمرا تقليديا لا سبيل إلى مناقشته، إلا أنهم يرون دور

---

www.droit-dz.com/forum/showthread.php?t=6303، تاريخ الزيارة: 2015/11/23.

[1]– المرجع نفسه.

[2]– جون ميرل ورالف لونيشتاين، **الإعلام وسيلة ورسالة**، تعريب خضر العربي الحارثي ساعد، دار المريخ، السعودية، 1989، ص 206–207.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

الحكومة في إجبار الصحف على ذلك اتجاها ينطوي على خطر يهدد في النهاية حرية الصحافة.[1]

ونتفق مع محمد عبد الحميد عندما يقول: « إن هذه المبادئ لا تشكل إطارا نظريا ذا حدود وخصائص متميزة عن غيره من الأطر النظرية ولكنه في الحقيقة تقييد لمبدأ الحرية المطلقة بما لا يجعلها تصطدم مع الحاجات والمتطلبات الاجتماعية للمجتمع ككل، أو بمعنى أصح إدخال المشروع الفردي تحت مظلة المشروع المجتمعي دون أن تتعارض أو تتصارع مصالح الفرد مع المجتمع أو العكس، لذا نجد أن مبادئ المسؤولية الاجتماعية للإعلام شعار لكل النظم والمجتمعات بصرف النظر عن الفكر السياسي الذي تنتمي إليه مهما كان مستوى التباين بين الشعارات والتطبيق في هذه النظم والمجتمعات».[2]

ويضيف محمد عبد الحميد أيضا بقوله: « إذا نظرنا إلى النظم الإعلامية من خلال المواثيق التشريعية أو المهنية لوجدنا جميعها تتبنى نفس المبادئ السابقة، أي تتبنى نظرية المسؤولية الاجتماعية بالمفهوم المذكور بما لا يضع حدودا من الناحية بين النظم الإعلامية في الدول المختلفة على الرغم من التباين الواضح بين النظرية والتطبيق أو الممارسة في مجالات عديدة من حركة النظم الإعلامية. [3]

إن نظرية المسؤولية الاجتماعية لا تختلف عن النظريات الأخرى، فيمكن القول أنها نظرية لا تضيف جديدا ولا تقف وحدها كنظرية متميزة، ذلك أن الصحافة أو وسائل الإعلام في ظل أي من النظريات المختلفة مسؤولة اجتماعيا إذا ما حققت متطلبات القيم والمعايير السائدة في أي مجتمع وحينما لا يعكس أي نظام إعلامي فلسفة بلاده السياسية

[1] – حسن عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 169.
[2] – محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 343–344.
[3]– المرجع نفسه، ص 343–344.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

حينئذ يمكن أن يتهم بعدم المسؤولية. ففي الولايات المتحدة يتعين على النظام الإعلامي أن يكون مسؤولا من الناحية الاجتماعية، ولكن النظرية السياسية السائدة هناك تفترض وجود مجال للمعارضة والآراء المخالفة ليس فقط على مستوى الأشخاص وإنّما على مستوى المؤسسات الصحفية ومن هنا فإن النظام الإعلامي لن يكون متجانسا في رؤيته للمسؤولية الاجتماعية التي هي مجال للجدل بين التيارات السياسية المتعارضة. [1]

ومن أهم الانتقادات الدالة على عجز نظرية المسؤولية الاجتماعية عن إصلاح أداء الإعلام الغربي، أنه مع ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية ومواثيق الأداء الصحفي ومجالس الصحافة، فإن النقد لازال يوجه لأداء الصحافة الأمريكية والأوروبية، ومثال ذلك انخفاض مصداقية الصحف بالولايات المتحدة الأمريكية مما أضعف الثقة بها، وشوهد تفجر كبير لثورة الجنس في الستينيات والسبعينيات من خلال الزيادة المفرطة للمطبوعات والأفلام الإباحية، وزادت الشكاوى من وسائل الإعلام التي تنتهك بلا هوادة الحياة الخاصة للأفراد، وقد أفسدت الصحافة مصادرها والمتعاملين معها بالهدايا والرشاوي. وحتى في المملكة المتحدة كان من أهم الانتقادات الموجهة للصحافة هو نقص الاهتمام بالشؤون العامة والشؤون السياسية، بحجة أن السوق يتطلب الاهتمام بالمرأة والشباب، وهذا ما يؤدي إلى إلغاء لدور الصحافة في نقل المناقشة الحرة في المجتمع، وحرمان الجمهور من حق المعرفة، من خلال ازدياد الاهتمام بالشؤون الإنسانية ومواد التسلية وتركيز الصحف الشعبية على الحوادث والجرائم، فأدى كل هذا إلى التضحية بالمعايير المهنية وظهور صحافة الشيكات أي الدفع مقابل الحصول على الأحداث والقصص ذات الطابع الجنسي، وازداد الاحتكار

[1]– حمدي حسن، **مقدمة في دراسة وسائل وأساليب الاتصال**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987، ص 169–170.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

لصناعة الصحافة والإعلام الذي يضيق الخناق على الصحافة ويجبرها على الركوع.[1]

كما وجهت عدة انتقادات لآليات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، ومن هذه الآليات مواثيق الشرف المهنية التي وصفها جون ميرل بأنها من بين الآليات الخطرة الموضوعة للسيطرة على الصحافة، وأنها تتضمن داخلها رغبة في الإذعان لرأي واحد، وأن صياغتها عبارة عن كلشيهات محفوظة، وعبارات مطاطة صعبة التحديد، وتعتبر مجالس الصحافة من الأفكار التي لاقت نجاحا محدودا في الولايات المتحدة الأمريكية، ويضيف ميرل طاعنا في نزاهة هذه المجالس أن لها مشكلات في المصداقية، وأن أعضائها ليسوا فوق مستوى الشبهات حيث يمكنهم استغلال مناصبهم ضد الإعلاميين، ومجلس الصحافة البريطاني أُعتبر جهاز علاقات عامة للصحافة، يهدف إلى تقليل نقد الجمهور، وأنه دافع عن حرية الصحافة في مواجهة الدولة وليس في مواجهة القوى الرأسمالية.[2]

كما ارتكزت انتقادات الباحثين الفرنسيين وعلماء الاجتماع الأمريكيين على غياب فهم أعمق لمسؤولية وسائل الإعلام، إذ يرى الباحثون الفرنسيون أن الأخلاقيات السائدة هي مبادئ المشروع الخاص، وأن حملة الأسهم لا يهمهم العمل الصحفي بقدر ما يهمهم التوسع والحفاظ على حصتهم المالية، وأن الأخلاقيات تستخدم كغطاء لممارسات أكثر سوءاً في وسائل الإعلام الأمريكية، وتم الترويج لها لصرف النظر– بقصد أودون قصد – عن أخلاقيات المؤسسة، وفي الدول الأوروبية فإن الصحافة قد انهكتها الصراعات الحزبية فتضحي بالأخلاقيات من أجل السياسة، ورؤية علماء الاجتماع الأمريكي أن الأدوار المتميزة للإعلام مجرد منتج ثانوي للنظام الاجتماعي القائم، ويقوم على الاستثمار الصناعي والمساندة الشعبية (عن طريق شراء المنتجات المعلن عنها في وسائل الإعلام)، وأن أنماط

[1]– علي منعم القضاة، "تلخيص كتاب لمحمد حسام الدين اسماعيل"، مرجع سابق.

[2]– المرجع نفسه.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

اتخاذ القرار داخل وسائل الإعلام تتشكل لتلبية احتياجات حاملي الأسهم والمعلنين، وانبثقت الأخلاقيات والمعايير التي تحمل مفهومها الخاص عن الحرية والموضوعية والقيمة الخبرية وغيرها؛ لتكون تبريراً لاستمرارية أنماط اتخاذ القرار، ويتم هنا استبدال أولويات المؤسسة بالأولويات الخاصة للعاملين أنفسهم. [1]

نستخلص من ذلك أن الأخلاقيات المهنية والمسؤولية الاجتماعية قد استبدلت بالأخلاقيات النفعية المصلحية التي استفحلت في الانتشار بين الأفراد في المجتمعات الغربية والنامية على السواء، فقد تفشت أيضاً بين الجماعات والمؤسسات، التي تعد مستقلة عن بعضها البعض في المجتمع، بل أصبحت تتساند وتتبادل التأثير وبالتالي فوسائل الإعلام في المجتمع الحديث كانت وما تزال مستندة الى مثل هذا النوع من الأخلاقيات البراجماتية.

المحور الثالث: مقترح لسلطة خامسة ضابطة بالمجتمعات الأوروبية

أولا– أطروحة إغناسيو راموني لتأسيس سلطة خامسة:

نشر مقال في سلسلة (**Manière devoir**) الصادرة عن دورية (**Le monde diplomatique**) للكاتب **إغناسيو راموني** [2](**Ignacio RAMONET**) والمعنون بـ: "**السلطة الخامسة**" والذي عالج فيه الموضوع عبر خمسة أقسام. فقد وصف في ***جزئه الأول*** الوضعية التي آلت إليها "السلطة الرابعة " في ظل العولمة بعدما كانت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى تؤدي واجبا عظيما هو المراقبة والإعلان عن أي تعدي على الحقوق الموثقة من قبل السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية). فبفضل المدلول المدني لوسائل الإعلام وشجاعة الصحفيين كانت " السلطة الرابعة" تمثل فضاء

[1]– المرجع نفسه.

[2]– Ignacio. RAMONET **,**" **le cinquième pouvoir**", le Monde Diplomatique , collection Manière de voir, Dossier "**Combats pour les médias**" ,N° 80, Avril – mai 2005 .

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

يسمح للجمهور من انتقاد ومعارضة القرارات اللاشرعية والجائرة وحتى الإجرامية في حق الأشخاص الأبرياء بأسلوب ديمقراطي. فكانت هي صوت من لا صوت لهم كما كنا نصرح بها دائما .

ولكن منذ خمسة عشر عاما أثناء تصاعد تيار العولمة الليبيرالية فإن هذه "السلطة الرابعة " فقدت شيئا فشيئا وظيفتها الأساسية في ظل انطلاقة رأسمالية جديدة ليست صناعية ولكنها مالية بالأخص مما جعلنا نعيش– خلال هذه المرحلة من العولمة – حالة من المجابهة بين السوق والدولة، الفرد والمجتمع، الخصوصية والعام، الأنانية والتضامن.

لذا ستكون السلطة الحقيقية– من الآن فصاعدا – في يد كتلة من المجموعات الاقتصادية والشركات التي أصبح دورها أعظم من دور الحكومات والدول، فهم " أسياد العالم الجدد" (les nouveaux maîtres du monde) الذين يصنعون سياسات الثالوث العولمي (La trinité globalisatrice): الرأسمال الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة .

وأوضح الكاتب في الجزء ***الثاني*** من المقال أن الإطار الجيو – اقتصادي (géo– économique) سيحدث تحولا حاسما في حقل وسائل الإعلام والاتصال (الإذاعات الصحافة المكتوبة والتلفزيون والأنترنت) بفعل تكتل مجموعات إعلامية (des groupes médiatiques) ذات صيت عالمي مثل نيوز كور (news corps) وفيا كوم (via com) وأ. و.ل تايم وارنر (AOL Time warner) ومايكروسوفت (Microsoft) وبر تلسمان (Bertelsmann) ...إلخ

فقد حطمت "الثورة الرقمية" الحدود بين الأشكال التقليدية الثلاث للاتصال: الصوت، المكتوب، الصورة وأطلقت العنان للأنترنت الذي يعد طريقة جديدة للتعبير والإعلام والترفيه .وتم دمج قطاعات الثقافة الجماهيرية والاتصال والإعلام شيئا فشيئا حتى

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

غدت وحدة ضخمة لا يمكن التمييز فيها بين وظائف هذه القطاعات الثلاث والتي كانت – منذ أمد ليس بالبعيد– مستقلة (autonomes) عن بعضها البعض.

وقدم الكاتب أمثلة من التاريخ قصد تبيان حجم الاحتكارات وامتلاك سلطات فائقة الاتساع (archi –pouvoirs) من قبل المجموعات الإعلامية الكبرى (mégagroupes) في وقتنا الحاضر ومقارنتها بالسلطات الخارقة (super–pouvoirs) لسيتيزن كان (Citizen Kane) الذي كان يمتلك مجموعة فقط من الصحف في البلد ذاته خلال القرن العشرين.

وأصبحت هذه الشركات العظمى في القرن الواحد والعشرين تسيطر على القطاعات الإعلامية المختلفة في كل القارات عن طريق ميكانزمات التمركز (la concentration). وبفضل وزنها الاقتصادي وأهميتها الإيديولوجية قد صارت تعتبر فاعلات (acteurs) مركزية في العولمة الليبيرالية . واكتسبت بذلك قوة للضغط على الحكومات لأجل إيقاف فاعلية القوانين التي تحد من عملية التمركز وتمنع تشكيل منوبولات أحادية (monopoles) أو ثنائية (duopoles) .

ويرى الكاتب أنه لا بد من تأسيس " سلطة خامسة " تمكننا من مواجهة تكتلات المهيمنين تكون وظيفتها التنديد بالسلطة المفرطة التي تتمتع بها وسائل الإعلام التي هي ملك للمجموعات الإعلامية الكبرى المروجة للكوكبة الليبيرالية (la globalisation libérale) .

أما ***الجزء االثالث*** فعرض فيه الكاتب أمثلة عن ما تمارسه المجموعات الإعلامية من عنف ضد الشعوب في عدة بلدان من أمريكا اللاتينية مبينا الوظيفة الجديدة التي تبنتها ككلاب للحراسة (de chiens garde) للنظام الاقتصادي وكسلطة مضادة (contre– pouvoir) للشعوب. ومنها "الحرب الإعلامية القذرة" الناشبة في فنزويلا (Venezuela) ضد الرئيس هوغو شافيز (Hugo CHAVEZ) والحملة التي قادتها يومية أل ماركوريو (EL

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

(Mercurio ضد الحكم الديمقراطي للرئيس سالفادور آلاند (Salvador ALLENDE) في الشيلي من عام 1970 حتى عام 1972 .

وفي ظل هذه الحرب الإيديولوجية التي تفرضها العولمة فإن وسائل الإعلام أصبحت تستخدم كسلاح للصراع والنزال بواسطة الانفجار والتدفق العارم للمعلومات المسمومة حرفيا بكل أنواع الأكاذيب وملوثة بالإشاعات والتحريفات والتلاعبات .وهذا ما طرحه راموني (RAMONET) في ***القسم الرابع*** من المقال ودعا إلى إقامة ما أسماه "بإيكولوجية الإعلام" (une écologie de l'information) هدفها تنقية المعلومة من الأكاذيب التي برزت بجلاء خلال غزو العراق .ومثلما يحتاج الفرد إلى أغذية طبيعية (bio) فإنه في حاجة أيضا لمعلومة طبيعية ("information"bio)، لأن احترام الحقيقة من قبل وسائل الإعلام وحده يؤسس لشرعية الإعلام .ولضمان ذلك فقد تم اقتراح إنشاء مرصد عالمي لوسائل الإعلام (media watch global) كسلاح مدني مسالم يمكن للمواطنين استخدامه لمواجهة السلطات العظمى (super pouvoir) لوسائل الإعلام الجماهيرية الكبرى .وهذا المرصد ما هو إلا تعبير عن حركة اجتماعية عالمية مجتمعة ببورتو آلجر (porto ALÈGRE) بالبرازيل.

إن وسائل الإعلام تخلط بين حريتها وحرية المؤسسات، فحرية المؤسسة لا تكون على حساب الحق في الحصول على معلومة جادة ومراقبة، لأن حرية الإعلام ما هي إلا امتداد لحرية التعبير الجماعية المؤسسة للديمقراطية والتي تفرض أيضا مسؤولية اجتماعية.

وقد خصص ***القسم الخامس*** لتوضيح مسعى المرصد الذي يهدف لتطبيق مسؤولية جماعية (collective) باسم حق المواطن في الحصول على إعلام جيد لمجابهة المجموعات الإعلامية الكبرى التي تفرض منطقا واحد مسيرا للمعلومة هو منطق السوق وإيديولوجية واحدة هي الفكر الليبيرالي الجديد (la pensée néolibérale).

ويضم المرصد هذا ثلاثة أنواع من الأعضاء: 1)– صحفيون محترفون أو ذووا أقدمية، عاملين أو متقاعدين من جميع وسائل الإعلام . 2)– جامعيون وباحثون من كل

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

التخصصات وبخاصة المتخصصون في وسائل الإعلام. 3)– مستخدمو وسائل الإعلام من مواطنين عاديين وشخصيات معروفة بمكانتها الأخلاقية. كلهم اجتمعوا داخل هذه الحركة العالمية ليشكلوا سلطة – مضادة تحارب عملية احتكار حق التعبير.

ثانيا: ممارسة الضبط عن طريق المراصد الإعلامية كسلطة خامسة:

ليست المراصد الإعلامية من باب الترف أو المغالاة في مراقبة وسائل الإعلام بل هي تحولت إلى حاجة ملحة، وليس لبلدان معينة دون غيرها. فقد باتت المراصد الإعلامية من الضرورات مع عناصر التأثير والتغيير التي طرأت على العمل الصحافي في العقود الثلاثة الأخيرة في مجمل دول العالم. فالعولمة والتقنية الرقمية وتطور التقنيات عموما والدور المتزايد لوسائل الإعلام في الحياة اليومية والمنافسة الشرسة الدائرة بين آلاف وسائل الإعلام المتعددة، كل هذه العناصر جعلت وسائل الإعلام والاتصال تقع في مهب أخطار كثيرة تحيط بها وتنحو بها في مسارات تعاكس أهداف الصحافة الأساسية وتتعارض مع مصالح الجمهور.

1- أهداف المراصد الإعلامية:

ويمكن تصنيف ثلاثة أهداف رئيسية للمراصد الإعلامية: [1]

أ– الدفاع عن الحريات الإعلامية: وهي المراصد الهادفة إلى الدفاع عن وسائل الإعلام والصحافيين وعن الحريات الإعلامية، وهي المراصد التي تعنى بالدفاع عن الحريات العامة لاسيما منها المتعلق بحرية الرأي والتعبير، وهي ترصد القوانين والتشريعات الجديدة كما ترصد تطبيق القوانين في هذا الميدان لضمان حياد السلطة وعدم ممارسة الضغوط على

[1] – جورج صدقة، "**المراصد الإعلامية سلطة خامسة لضمان أخلاقيات المهنة؟**"، في علي رمال وآخرون، الإعلاميون وأخلاقيات المهنة، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، 2008، pdf، www.lade.org.lb/getattachment/...f66a، تاريخ الزيارة 2017/11/20.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

نشر الآراء والأخبار. وهي هنا تدافع عن وسائل الإعلام في وجه الضغوط التي قد تتعرض لها من السلطة أو من قوى أخرى.

ب– الدفاع عن الجمهور: هي المراصد الهادفة إلى الدفاع عن حقوق جمهور المستهلكين لوسائل الإعلام، كأن تدافع عن حق الجمهور في معرفة الحقائق، وعدم استخدامه لغايات تجارية أو دعائية، وهي ترصد أخطاء وسائل الإعلام في هذا الميدان وتحث على الحفاظ على مستوى راق للمهنة وعلى دورها النقدي. وهنا يسعى المرصد إلى تصحيح الأخطاء التي قد تقع فيها وسائل الإعلام عن عمد، كتبعيتها لقوى المال والسياسة، أو عن غير عمد كأخطاء مهنية في التغطيات ونقل الأخبار. ويندرج في هذا النوع مراصد مراقبة الإعلانات لضمان صدقيتها ونوعيتها.

ت– تعزيز الأخلاق الإعلامية: وهي المراصد الهادفة إلى الدفاع عن القيم الأخلاقية في ممارسة المهنة كمثل تلك التي تنص عليها المواثيق الأخلاقية ومواثيق الشرف. وهي بذلك تحمي الجمهور من الأخطاء الممكنة، وتحمي المؤسسة الإعلامية من خلال تنزيهها والحفاظ على مستواها، كما تحمي الصحافيين من الضغوط المحتملة عليهم من رؤسائهم أو من النافذين.

إن هذه الأهداف الثلاثة للمراصد وإن كانت مستقلة عن بعضها البعض غير أن غالبية المراصد تواكبها معا انطلاقا من مبدأ حسن أداء الصحافة لعملها المرتبط بالتكامل بين هذه الأهداف.

ثالثا: مثال عن التجربة الفرنسية

تبدو أن التجربة الفرنسية مع المراصد الإعلامية غنية وقد بدأت منذ التسعينات. جاءت انطلاقتها ترجمة للشكاوى التي راحت تتوجه إلى التلفزيون وأدائه السيئ لاسيما مع ظهور محطات التلفزة الخاصة في الثمانينات، فيما كان التلفزيون الفرنسي قبل ذلك قطاعا عاما من الهيئات والجمعيات التي تعمل كمراصد إعلامية على الساحة الإعلامية الفرنسية.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

1- حركة مستخدمي وسائل الإعلام: [1]

تحدد هذه الحركة انطلاقتها في إطار" ازدياد التململ من سوء مضمون وسائل الإعلام، لاسيما التلفزيون الذي يدخل المنازل ويفرض نفسه على العائلات، مما قاد إلى مشاورات بين قطاعات المجتمع المدني أدت في العام 1990 إلى تبني "التجمع الوطني للجمعيات العائلية" ورابطة المعلمين "لمشروع إطلاق حركة لمستخدمي وسائل الإعلام، فنشأت جمعية تحت اسم "وسائل إعلام، تلفزيون ومشاهدون".

ومنذ نشأتها رسمت الجمعية لنفسها مهمة جمع الملاحظات والانتقادات من المشاهدين بهدف أن تقوم وسائل الإعلام بدورها بشكل أفضل: إعلام، تثقيف، تسلية . وأكدت الجمعية على دورها في الدفاع عن حرية المشاهدين في إطار تعددية الآراء والحاجات والثقافات، من أجل تحسين نوعية التربية في كل البرامج، كما أكدت تصديها لوسائل كسب المشاهدين من خلال استغلال العنف والعواطف والتفاهة وقلة الحياء في البرامج التلفزيونية. وشكلت الجمعية شبه مرصد نقدي لتقييم البرامج. كما قررت جائزة سنوية لأفضل برنامج يأخذ بالاعتبار رغبة الجمهور بنوعية راقية وبذوق رفيع واحترام المشاهدين.

وأصدرت الجمعية نشرة شهرية تتوجه إلى المشاهدين اعتبرتها بمثابة مساحة تبادل فكري . ومن النجاحات التي سجلتها الجمعية تنظيمها لقاء بالتعاون مع الأمم المتحدة واليونسكو حول "عولمة الإعلام: واجبات وحقوق المواطن (1992) "، وتنظيم لقاء عالمي عام 1996 حول" قطاع الإعلام العام والمشاهدين في عصر العولمة"، بمشاركة اليونسكو وجمعيات مستخدمي الإعلام في ألمانيا وبلجيكا وكندا واسبانيا وبريطانيا واليابان وسويسرا والبرتغال وهنغاريا. كما دعيت من" المجلس الأعلى لوسائل الإعلام السمعية المرئية "إلى

[1] – المرجع نفسه.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

المشاركة في طاولة مستديرة حول" الإعلام وحماية الطفولة". وتحاول الجمعية، كما يقول رئيسها" أن تذهب إلى أبعد من المشاهد(المستهلك) كي تصل F إلى المواطن7"

2- المرصد الفرنسي لوسائل الاعلام:

نشأ هذا المرصد عام 2003 في حضن جريدة لوموند ديبلوماتيك، وهي الصحيفة المعروفة بتوجهها النقدي وبمعارضتها لهيمنة الشركات الكبرى على وسائل الإعلام .وقد انطلق بالتعاون مع" المرصد العالمي لوسائل الإعلام "الذي تأسس في بورتي أليغري عام2002، حيث ضم المرصد صحافيين ونقابات وجمعيات صحافية وجامعيين وباحثين وجمعيات مجتمع أهلي. وحدد لنفسه مهمة" الدفاع عن الحق في الإعلام، وتعزيز الحق في إعلام حر وتعددي". وحدد طموحه بأن يكون" سلطة مضادة في وجه تجاوزات التجمعات الإعلامية التي تشجع منطق السوق والفكر النيوليبيرالي كإيديولوجية اجتماعية".[1]

ويشرح الموقع الإليكتروني للمرصد دوافع إنشائه: "إن وسائل الإعلام باتت أكثر من سلطة رابعة. فهي التي تحدد مضمون النقاش السياسي وهي تختار من يناقش فيه .كل القطاعات باتت في قبضتها من اقتصاد وموضة وثقافة ورياضة وغيرها .إن هذه السلطة تصبح مقلقة للديمقراطية من دون سلطة مضادة لا سيما مع تركز وسائل الإعلام في أيدي مجموعات كبرى كما هي الحال في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا." أما الأفكار الرئيسية التي يلتقي حولها المنضوون تحت المرصد فهي التي عبر عنها إغناسيو راموني في مقاله عن "السلطة الخامسة". ويطلب المرصد من كل مواطن أن يكون مراقبا وإن يدلّ على أخطاء الإعلام في نقل الأخبار أو على صمت الإعلام عن قضايا أخرى. وحدد المرصد لنفسه دورا إرشاديا بأن ينصح المواطنين أي محطات تلفزيونية يشاهدون انطلاقا من

[1]– كل التفاصيل واردة بالجزء الخامس من مقال إغناسيو راموني , **Ignacio. RAMONET -" le cinquième pouvoir"**، في العنصر السابق من المداخلة.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

اهتمام المحطة بقضايا المجتمع والشأن العام. ويطلب المرصد من المنتسبين إليه أن يرصدوا وسائل الإعلام بتسجيل النواقص والانتهاكات التي يلاحظونها في أي وسيلة إعلامية انطلاقا من مبدأ الإعلام النزيه والتعددي على أن تقوم لجان عمل بتقديم خلاصات عن هذه النقاط المطروحة. ودعا المرصد القراء إلى الانضمام إلى فريق عمل تكون مهمته: مناقشة المواضيع المرتبطة بقضايا وسائل الإعلام والتحضير لأعمال محددة: تظاهرات، اجتماعات، مناقشات[1]...

3- هيئة أكريماد ACRIMED: [2]

قامت مبادرة إنشاء هذه الهيئة بناء على "دعوة من أجل تحرك ديموقراطي في ميدان وسائل الإعلام". وكان الدافع إلى ذلك" التغطية التي خصصتها وسائل الإعلام للتحرك الاجتماعي عام 1995 والتي سعت وسائل الإعلام إلى طمسه من خلال إسكات ممثليه وتشويه آرائهم ومحو اقتراحاتهم بإخضاعها لآراء أشخاص تقدمهم كخبراء". وتسعى هذه الهيئة إلى قيام إعلام عام (الإعلام الرسمي) متحرر من سلطة الإعلان، والدفاع عن إذاعة (فرانس كولتور) إذاعة متخصصة بالثقافة (ورفض المنحى الذي تتخذه جريدة لوموند بدخولها البورصة ...وتعبر عن خشيتها من انحدار وسائل الإعلام حتى الراقية منها: "إذا كانت هاتان الوسيلتان باتتا خاضعتين لمستلزمات التجارة وتدافعان عن أشكال الهيمنة المادية والرمزية، فماذا يمكن القول عن الوسائل الإعلامية الأخرى؟[3]" وتقوم الجمعية بتنظيم ندوات وحلقات ومحاضارات لنشر المعرفة وتبادل الأفكار والتوعية على مخاطر وسائل الإعلام، فتجري لقاءات حول كتب جديدة تتناول دور وسائل الإعلام، وتقيم ندوات مع

[1]– التفاصيل على موقع المرصد، http: //www.acrimed.org/+-Observatoire-francais-des-medias

[2]– جورج صدقة، **"المراصد الإعلامية سلطة خامسة لضمان أخلاقيات المهنة؟"**، مرجع سابق.

[3]–http: //www.acrimed.org/-Nos-objectifs-

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 32 العدد: 02 الصفحة: 433–476 تاريخ النشر: 2018/12/13

صحافيين يتحدثون عن تجاربهم وخبرتهم، وتنظم حلقات دراسية عن مواضيع محددة كتعاطي وسائل الإعلام مع تغطية حوادث العنف، وتغطية الانتخابات" ...إن مهمة أكريماد هي الإعلام عن الإعلام ".

خاتمة: يفترض بوسائل الإعلام أن تلعب دورا أساسيا في تقييم أداء السلطات الثلاث وتشكيل رأي عام حر وواع ومسؤول. فهل يكون الحل في المواثيق الأخلاقية؟ ذلك أن الدول الغربية التي تشكو من انحدار وسائل الإعلام ملأى بمثل هذه المواثيق. فهل يكمن الحل–إذن– في قيام مراصد إعلامية مثل ما قدمته التجربة الفرنسية؟

ولكن عمل المراصد يبدو محدودا، وبالتالي أين يكمن الحل ؟ أفي القوانين المنظمة للمهنة؟ أم في الأدوات النقابية؟ أم في مجالس الإعلام التنظيمية والرقابية؟...

في الواقع أن قيام نظام إعلامي سليم وراق يرتبط بكل هذه العناصر في آن. فالقوانين التنظيمية والأجهزة الرقابية والمؤسسات النقابية والمواثيق الأخلاقية ووعي العاملين في القطاع، والمجتمع المدني الفاعل ...كلها عناصر تتكامل مع بعضها لضمان حسن أداء لوسائل الإعلام. وتلعب المراصد الإعلامية هنا دورا ضابطا ضروريا من أجل تطوير النظام الإعلامي وتحديد أي عنصر يسيء إلى سير هذا النظام. وقد ساهمت هذه المراصد في الدول الغربية في تطوير العمل الصحفي والحد من محاولات استغلال وسائل الإعلام لمصالح فئوية. إن وجود مرصد إعلامي نشيط هو دلالة على الوعي بالمشاكل المرتبطة بأداء وسائل الإعلام، وهو في حده الأدنى بمثابة صوت الضمير الذي يؤنب عند كل خطأ ويؤسس لثقافة نقدية في المجتمع حيال وسائل الإعلام.